

هل تهدد الفلسفة الأمن العام

المرج بين الدين والفلسفة خطأ يثير السخرية



لعل من الفيلسوف ورجل الدين قناعاته الخاصة (لوحة للفنان بسيم الربيس)

وعودة إلى الأمر المشار إليه أعلاه، يبدو جلياً أن من صاغه يخلط خلطاً عجبياً بين الفلسفة والأيدولوجيا، لأن القناعة الفلسفية، أي ما يكن غلوها، لا يمكن أن تشكل خطراً على أمن الدولة، وعلى الأمن العام بشكل تجسد الدولة أجهزتها لإتقانه، إلا إذا أرات أن ترمي الناس بالشبهة، على الطريقة المكارثية في أميركا في منتصف القرن الماضي.

حتى الحقائق العلمية الراسخة، والدغمائية قد تصبح خطيرة إذا رامت فرض رؤية مخصصة للعالم على المجتمع. أما القناعة الفلسفية فتخص صاحبها، حين يتعلق بما يراه مناسباً لفكره ورؤيته للعالم، وقد يتراجع عنها ويعتق غيرها، إذا ما تعرضت لنقد بقوّتها أو يشك في صوابها أو جدواها.

وبطبيعة الحال إن فرداً كهذا، واعياً بجهل النسبي بمسائل تتجاوزها، لا يمكن أن يفرض قناعاته على غيره دون أن يناقض نفسه. وهذا ما عبّر عنه بول ريكور في كتابه الحواري "النقد والقناعة" حين أوضح أن المسمى الفلسفي يتمثل في قبول موقف وسط بين الشكوكية والدغمائية، لأن الشكوكية قد تطعن في كل شيء

نكاد لا نصدق أن فرنسا، بلد حقوق الإنسان، تسعى لخلق مجتمع مراقبة، وتريد أن تعرف عن مواطنيها كل شيء، حتى أفكارهم وقناعاتهم الفلسفية، بدعوى محاربة الإرهاب الإسلامي والتطرف اليميني واليساري والمنظمات الراديكالية، وكأن اعتناق مذهب فلسفي خطر على أمنها. ولا ندري ما هو التيار الفلسفي الذي يهدد الأمن العام، حتى الماركسية، التي عدّها بعضهم فلسفة وما هي سوى تيار فكري سياسي واجتماعي واقتصادي قام على أفكار ماركس وأنغلز، لم تشكل خطراً في نظر بعض الأنظمة إلا عندما تحوّلت إلى أيديولوجيا.

الفلسفة والأيدولوجيا

القناعة في الدين لا تنفصل عن الإيمان والقبول بحقيقة منزلة يؤمن بها الفرد ويخضع لتعاليمها، فعندما قال المفكر الكاثوليكي فيليبس لاموني (1782 - 1854) "إن الإيمان هو فعل إرادة تدب، دون الاقتناع بها في الغالب، وأحياناً ضد الاقتناع نفسه، لعقل خارجي أسمي وتعلن أنه حق"، فإنه يدرك أن القناعة الدينية ليست من تحصيل الحاصل، والمرء إذ يؤمن بأن قناعاته الشخصية لا يمكن أن تكون في أحسن الأحوال سوى استجابة لنداء خارج ذاته، يامل أن يعطي وجوده معنى.

ويضرب تونايون مثلاً بسيدنا إبراهيم، ليؤكد أن الإيمان، وليست القناعة، هو الذي جعله يقبل بالتضحية بابنه الوحيد، لأنه "لو أعمل فكره النقدي لشك في كلام الله"، كما قال كيركيغارد. أما القناعة الفلسفية فلا يمكن أن تقبل بهذا النوع من التماهي الذي يتجاوز العقل البشري، ولا يمكن أن تختلط بالإيمان، لأنها تتميز بكونها تصدر عن الطوية، وتعود دائماً إلى الشخص الذي يفكر. ومن ثمّ، فإنها قريبة من "الاقتناع الراسخ" كما تعرّفه العدالة، أي منهج حكم يأخذ في الحسبان كل العناصر بما فيها العناصر الذاتية، علاوة على القرائن المادية، ليصدر موقفاً شخصياً خلال سجال قضائي. أن يكون المرء مقتنعاً، فذلك معناه أنه يبحاز بكل نزاهة إلى ما يراه الأصوب، بغض النظر عن قناعات الآخرين.

بيد أن القناعة الفلسفية، وإن لم يكن مرجعها الإيمان، لا يمكن أن تستنوي مع اليقين الموضوعي كذلك الذي يستدعيه العلم، لأن في فكرة القناعة بعداً ذاتياً لا محيد عنه. أي أن الفرد الذي يمارس وعيه النقدي، يمكن أن يتوقف عن تأمله إذا رأى أن ذلك التأمل يسير به إلى طريق سدود، أو قد يكون بلا نهاية، فيتخذ موقفاً من الوضع المعرفي الراهن الذي يحدد سلوكه، عن حكمة وتبصّر وليس عن نبذ للعقل.

ولكن أشار الأمران الأولان حفظة شتى الأحزاب والمنظمات الحقوقية والمدنية، فإن الأمر الثالث المتعلق بالقناعات الفلسفية والدينية، أشار سخرية الفلاسفة والمفكرين، إذ سوى بين الدين والفلسفة، والحال أنهما لا يلتقيان من جهة القناعة والاعتقاد، فالقناعة الفلسفية لا يمكن أن تكون علمية ولا دينية، ولا شكوكية ولا دغمائية، والاعتقاد، كما بين نيكولا تونايون، المتخصص في فلسفة الأديان، ليس يقيناً مكتسباً، لأن

النقابي" وقناعاتهم الفلسفية والدينية"، بعد أن كانت النصوص السابقة تقتصر على رصد "الأنشطة" و"التحركات" وحدها.

هذه الأوامر التي صادق عليها مجلس الدولة، رغم ما فيها من مصادرة للحريات، رات فيها النخبة بكل أطيافها تضييقاً للحلل الذي يفترض أنه حق مشروع سياسياً، ومحاولة لفرض ما ينبغي أن يقال ويفعل ويفكر فيه في مجال العمل السياسي والنضال النقابي والمجتمعي بوجه عام، فيصبح كل من خرج عليه منحرفاً أو مجرماً أو مجنوناً. مثلما عبرت عن قلقها من الكيفية التي سوف تستخدم بها لاحقاً تلك المعلومات المجمعّة، فقد تستعمل للإرادة والتجريم، وإرهاب الخصوم السياسيين والمناضلين النقابيين وشطاء المجتمع المدني.

لم يأت ذلك صدفة، بل كان تطبيقاً لدعوة الرئيس ماكرون إلى خلق "مجتمع اليقظة"، الذي يرى فيه بعض المحللين، مثل فانيسا كوداتشوني، المؤرخة والأستاذة المحاضرة بجامعة باريس 8، تحريضا للناس على مراقبة بعضهم بعضاً في شتى مجالات الحياة، بدءاً بالمدارس، وحثهم على التبليغ عن بعضهم بعضاً بمقابل، ليس مادياً بالضرورة، فقد يكون تخفيف عقوبة، أو إلغاء غرامة أو مخالفة للقانون، وفي رأيها أن الغاية ليست تجميع معلومات بقدر ما هي تعزيز الدولة مراقبتها للمواطنين.

ولكن أشار الأمران الأولان حفظة شتى الأحزاب والمنظمات الحقوقية والمدنية، فإن الأمر الثالث المتعلق بالقناعات الفلسفية والدينية، أشار سخرية الفلاسفة والمفكرين، إذ سوى بين الدين والفلسفة، والحال أنهما لا يلتقيان من جهة القناعة والاعتقاد، فالقناعة الفلسفية لا يمكن أن تكون علمية ولا دينية، ولا شكوكية ولا دغمائية، والاعتقاد، كما بين نيكولا تونايون، المتخصص في فلسفة الأديان، ليس يقيناً مكتسباً، لأن

كأن نحسب أن هذا الاعتراض طبيعي في بلد ديمقراطي منقسم إلى نصفين، يعتبر حصول رئيس جمهوريته بنسبة تفوق النصف بقلّة أو نقطتين انتصاراً ساحقاً، إلا أن ما حدث مؤخرًا يؤكد ظنون أولئك المعارضين، فالحكومة ما أنفقت تفتنم الفرصة لتلو الفرصة للمزيد من تشديد الخناق على كل من يزعم راحتها، حتى يتسنى لها إحكام قبضتها على كل المجالات.



عقب أحداث يناير 2015، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تفعيل قانون الطوارئ الذي سنته خلال حرب الجزائر، وانتقده بعض المفكرين لأنهم رأوا فيه وسيلة للتضييق على الحريات الفردية، ثم جاءت الأزمة الصحية، ففرضت الحكومات تضييقات أخرى، كالخروج الصحي وحظر الجولان في أوقات معلومة، قائلها المفكرون وشطاء مؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية بنفس الاعتراض.

الشكوكية تطعن في كل شيء، حتى الحقائق العلمية، والدغمائية خطر إذ تفرض على المجتمع رؤية مخصصة للعالم

بعد قانون منع تصوير أعوان الأمن، وقانون الأمن الشامل، صدرت في الخفاء تقريباً ثلاثة أوامر توسع إمكانات تسجيل كل من تشبه فيه ضمن قوائم لتمكين رجال الشرطة والحرس من الإشارة إلى "الأراء السياسية" للأفراد، هكذا في المطلق، و"انتمائهم

سخرية الفلاسفة والمفكرين

بعد قانون منع تصوير أعوان الأمن، وقانون الأمن الشامل، صدرت في الخفاء تقريباً ثلاثة أوامر توسع إمكانات تسجيل كل من تشبه فيه ضمن قوائم لتمكين رجال الشرطة والحرس من الإشارة إلى "الأراء السياسية" للأفراد، هكذا في المطلق، و"انتمائهم

الإنسان يستعين بالسرد لتحديد هويته

ليتحقق وجود الإنسان الفاعل، فالهوية المتحققة مختلفة لأن تجلياتها متغيرة، وهي تتجلى بحسب طاقة الإنسان، وبحسب ما يملكه. فالإنسان هو من يزلها، وليست هي من تنزل عليه، لذلك عليك أن تتسال حولها، تقلبها، تغيرها، تؤولها ومن ثم تنتج هويتك التي تريد.

مختبر الأنثروبولوجيا في لبنان ينظم ندوة فكرية عن «الهوية السارية» يحلل خلالها باحثون أسرار الهوية وتمظهراتها

وتوقف "عند مفهوم الهوية السائلة عند عالم الاجتماع البولندي باومان، الذي كتب عن السيالان في عصر ما بعد الحداثة، العصر الذي شهد تحولا من الأشياء المتصلبة إلى السائلة، تحولا انعكس على هوية الإنسان التي تخضع إلى تغيرات لا حد لها، وبالتالي لا نستطيع أن نقدم نموذجاً واحداً للهوية ونعممه، وأن هذه الأنواع من الهويات تشتبك في منطقة واحدة وهي بناء مفهوم للإنسان، لتعريف ذاته ونفسه بشكل منفتح ومنبسط وغير عنيف". واعتبر "أننا نستطيع أن نجتمع بين كل هذه المجاميع لنتج هوية تسع الجميع". وعن اختبار هذا المفهوم في مختبر الأنثروبولوجيا ذكر أن "هذا المفهوم غير منجز وغير منته". وفي الختام دار نقاش بين الحضور.

من جهته اعتبر الباحث البحريني علي الديري أن "مقاربتة موضوع الهوية تنطلق من مفهوم الهوية السردية، أو الهوية القصصية عند المفكر والفيلسوف الفرنسي بول ريكور"، ملخصاً ما كتبه ريكور عن أن الهوية هي محاولة للتعريف عن الإنسان نفسه، أو تعريف لجماعته، وبالتالي تعريف وجوده في هذا العالم.

وأشار الباحث "إلى أن هذا المصطلح لفت انتباهنا إلى أن هذا الإنسان يستعين بالسرد، بالقصة وبالحكاية، فهو يضع دائماً تعريفه لنفسه في شكل حكاية، فإذا ما استطلعنا أن نحلل هذا السرد، ونحلل حبكة هذه القصص فنستفهم هوية هذا الإنسان، سنرى كيف ينظر إلى هذا العالم، وكيف يفسر وجوده فيه، وكيف يفسر علاقته بالكون، وكيف يفسر علاقته بالإنسان الأخر، وبالجماعات الأخرى وبالتاريخ الذي يعيشه، وبالتالي أمدتنا هذه الفلسفة بفتح مهم جداً لفهم البشر والجماعات".

وتناول الهوية السارية عند ابن عربي، الذي وجد في عصر الاحتدام الطائفي والتكفير على أشده، مستعرضاً "طرح ابن عربي الذي دعا من خلاله العلماء إلى فهم جديد للدائرة الإنسانية التي تشمل كل البشر من خلال ما سمي بوحدة الوجود في تأويل الأسماء الإلهية تأويلاً يتسع للجميع". وقال "نظرية ابن عربي في الأسماء الإلهية أراد من خلالها أن يستبدل القتل والحرب والتكفير والتخندق، بالقبول والامتداد والوسع، وبالتالي فهوية الإنسان لا بد وأن تكون متغيرة ومتحولة ومنبسطة ومتسعة وغير منقبضة في أن

والأيدولوجية والاجتماعية". وأضاف "أن أهمية هذه الدعوة وهذه الندوة ترتكز على إباطة اللثام عن بعض الأفكار المتعلقة بالهوية السارية".

أما طريه فأشارت إلى أن "اللقاء هو انطلاق لعمل مختبر الأنثروبولوجيا هذا العام، ونحن نسعى إلى تفعيل العمل البحثي عبر تشجيع الاتجاهات البحثية المختلفة للاستفادة وتبني مشاريعهم مقدمين الدعم بحدود ما تتيحه لنا إمكانيات المختبر".

وأكدت أن الغاية من ذلك هي "السعي لدعم التطور المعرفي للباحثين والطلاب من خلال مختبر الأنثروبولوجيا، عبر استضافة باحثين من العالم العربي وغيره، من الذين ينجزون أبحاثاً ودراسات أنثروبولوجية تستهدف العالم العربي بشكل عام، ولبنان بشكل خاص، بهدف المساهمة في التشارك المعرفي كما في إرساء ثقافة التبادل العلمي بين الباحثين بهدف دعم الإنتاج المعرفي".

التحولات الاجتماعية والأخلاقية، ومست الرابطة الاجتماعي والأصالة والهوية. الأمر الذي السح على الأنثروبولوجيين العمل على تفسيرها بالاعتماد على برادبعات جديدة متجاوزين تناقضات الرأسمالية وديناميتها الخاصة والنظريات الاجتماعية المتصارعة، وبالتالي أصبح مفهوم الهوية مط تساؤل من خلال الحداثة وتأثيراتها على الأفراد وانتماءاتهم الثقافية



الهوية فردية وليست ثابتة (لوحة للفنان طلال معل)

أن. والثاني: وجودي يرفض الاعتراف بوجود اختلافات نوعية مسبقة ودايمة بين الأفراد. بل يرفض الاعتراف بتبدل هذه الاختلافات وتحولها على مدى التاريخ الجماعي والفردى".

وتناول الباحث المقاربتة الحديثة لمفهوم الهوية في خضم النكبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معتبراً أننا "نعيش اليوم لحظات مفصلية، ولدت أنماطاً جديدة من

بيروت - افتتح مختبر الأنثروبولوجيا في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية باكورة نشاطاته العلمية، برئاسة منسقة المختبر لبنى طريه، بنودة عن "الهوية السارية"، في حضور عميدة المعهد مارلين حيدر، ورئيس مركز الأبحاث في المعهد حسين أبورضا وطلاب من مختلف الاختصاصات. أدارت الندوة مسؤولة الإعلام في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية وعضو مختبر الأنثروبولوجيا في المركز الأكاديمية ليلى شمس الدين، واستهلقتها بالترحيب بالحضور، ومن ثم قدمت كلا من المتحدثين والمشاركين في الندوة. ثم تحدثت حيدر مؤكدة أن "مختبر الأنثروبولوجيا يناقش موضوعاً غاية الأهمية، وهو موضوع الهوية الذي يستحضر على بساط البحث، وتستشعر بأهمية هذا الطرح خصوصاً عند خطر فقداننا لها، وعند اهتزاز علاقتنا بها"، معتبرة أن "الحديث مع متخصصين بهذا المجال لا شك يشكل غنى معرفياً". وقال أبورضا "تعتبر الأنثروبولوجيا من العلوم الأساسية والمهمة في دراسة المجتمعات من خلال أبعادها التنوعية والثقافية والسياسية والتربوية والحضارية، والعادات وتنظم القرابة وغيرها ومن مفاهيم التضامن والاندماج والتفاعل والهوية". وأشار إلى "أنه منذ بواكير الفكر الفلسفي، ارتبط مفهوم الهوية بأمور ومجالات متعددة، ضمن أشكال متنوعة يمكن تضمينها في مسارين، الأول: جوهراني يستند إلى الإيمان بحقائق جوهرية، وبماهيات ساكنة وأصيلة في